



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث القطرية للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شهدت الساحة الفلسطينية خلال الأيام الماضية حراكاً واسعاً على أكثر من صعيد، فقد تواصلت جهود إتمام المصالحة، والجميع بانتظار اللقاء الفصائلي في القاهرة في ٢١ من الشهر الجاري. لكن قبل ذلك برزت قضية المعبر وتمسك السلطة باتفاق ٢٠٠٥؛ وعودة العدو إلى المشاركة بشكلٍ أو بآخر في التدخل في المعبر، وهو الأمر الذي رُفض من الفصائل باعتباره يعيد الاحتلال ويمدّ الحالة الأمنية القائمة في الضفة الغربية إلى غزة. هذا وسط الإعلان عن عودة التنسيق الأمني رسمياً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وترافق ذلك مع عودة العدو لنصب كاميرات المراقبة على بوابات الأقصى، وهي التي كانت سبباً لوقف التنسيق الأمني في شهر تموز الماضي. وقد ألفت ذكرى مئوية وعد بلفور بظلالها على سلسلة من الفعاليات التي ندّدت بالوعد ومن أصدره ومن رعى تنفيذه، ولازال يمجّده ويحتفل بذكره، متناسياً ومغفلاً المآسي التي ترتبت على الوعد والتي لا زالت آثاره تتضاعف مع الوقت.

وفي تطورٍ داهم أُبلغ الرئيس عباس على ما يبدو خلال زيارة عاجلة للسعودية بمضون المقترحات الأمريكية لصفقة القرن، في الوقت الذي يجري الحديث عن طلب أمريكي من الدول الراعية للحلّ الإقليمي بممارسة الضغوط على الجانب الفلسطيني لتقديم التنازلات اللازمة لتمير الخطة مقابل وعود اقتصادية سخية وتسهيلات.

معبر رفح

فجأة برزت قضية معبر رفح، أو معابر قطاع غزة، المعبر كأولوية في النقاش الذي عمّ الساحة الفلسطينية، قبل لقاء الفصائل في القاهرة في ٢١ من الشهر الجاري، فاتفق ٢٠٠٥، الخاص بحركة العبور من وإلى قطاع غزة، خاصة عبر معبر رفح جاء "إستدراكاً" للخطوة أحادية الجانب بالخروج من قطاع غزة، وكان بعض مبررات توقيع الاتفاق، هو عدم تكريس "الفصل القانوني - السياسي" بين قطاع غزة والضفة، وقطع الطريق على رمي القطاع في "بحر الانفصال السياسي"، وبعد عشر سنوات يجري التمسك بالعودة للعمل بآلية ذلك الاتفاق ليشكّل ذلك محلّ جدل، خاصة وأنّ العدو صمت كلياً على آلية السفر التي فرضتها حماس طوال فترة تحكمها، ولم يصدر أي "إعتراض سياسي أو قانوني" لعدم تنفيذ اتفاق ٢٠٠٥، حتى الاتحاد الأوروبي لم ينطق بكلمة على غياب دوره وحضوره، لذا فالحديث اليوم، وبعد ذلك التطور يمثل نقل القطاع من "حالة حصار" إلى "حالة إعادة إحتلال".

وتبدو السلطة الأكثر تمسكاً باتفاق المعابر ٢٠٠٥؛ فقد أثار إعلان العدو رغبته عدم التدخل في الترتيبات الجارية لإعادة فتح معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر، قلق الجانبين الفلسطيني والأوروبي.

وقالت مصادر دبلوماسية غربية أنّ الاتحاد الأوروبي، الذي نصّت الاتفاقية المذكورة على وجود مراقبين له في معبر رفح، لن يعود إلى المعبر إلا في حال طلب الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي" منه ذلك.

وقال مسؤولون فلسطينيون وغربيون أنّ الجانب "الإسرائيلي" يحاول التملّص من الترتيبات الجارية لتشغيل معبر رفح لأهداف سياسية تتمثل في التخلّي عن مسؤولياته كدولة احتلال.

وقال مسؤول ملف المصالحة في حركة "فتح" عزام الأحمد، أنّ الجانبين الفلسطيني والمصري اتّفقا على إعادة تشغيل معبر رفح وفق "اتفاقية المعابر" لعام ٢٠٠٥.

واعتبر الأحمد أنّ تملّص "إسرائيل" من الاتفاقية المذكورة يرمي إلى التخلي عن مسؤولياتها كدولة احتلال عن قطاع غزة، والتخلّي أيضاً عن بقية بنود الاتفاقية التي تنصّ على تشغيل المطار والميناء في غزة، والممرّ الأمن الذي يربط غزة بالضفة الغربية.

وقال دبلوماسي أوروبي أنّ "إسرائيل تحاول أن تقول بذلك أن لا مسؤولية لها على قطاع غزة، وأن غزة مستقلة، وأنه يمكنها إقامة الترتيبات اللازمة مع مصر". وأضاف: "هذا ليس بعيداً من التفكير الإسرائيلي الرامي إلى جعل غزة دولة فلسطينية، ووضع ترتيبات خاصة للضفة الغربية، مثل منح السكان حُكماً ذاتياً تابعاً لدولة غزة، ومصادرة نصف الضفة الغربية وتحويلها للاستيطان".

وأوقفت إسرائيل تطبيق معظم بنود الاتفاقية المذكورة، وأبقت على تشغيل معبر رفح. ويقول المسؤولون الفلسطينيون والأوروبيون أنّ انسحاب إسرائيل من معبر رفح يعني إنهاء الاتفاقية وفرض حقائق جديدة تنطوي على أهداف سياسية يراها الفلسطينيون بالغة الخطورة.

برزت قضية معبر رفح كعقدة في طريق المصالحة تراشق حولها الطرفان التصريحات المضادة. وكشف تقرير للقناة الإسرائيلية الأولى أنّ حماس ما زالت تعارض العودة لاتفاق ٢٠٠٥ بخصوص المعابر، اتفاق ٢٠٠٥ يضمن مراقبة إسرائيلية للمعابر، وأنّ الاتفاق الحالي الذي تمّ خلال المصالحة قد يساعد على الحدّ من النشاط "الإرهابي" على حدّ وصف القناة. وأنّ هناك صراع في الخفاء بين السلطة وحماس على الكيفية

التشغيلية للمعبر، السلطة تصرّ على الرجوع لاتفاق ٢٠٠٥ وحماس ترفض ذلك، كما أن حماس ترفض تركيب كاميرات تمكّن الاحتلال من رصد حركة المسافرين عبر معبر رفح.

وبيّنت القناة أنّ السلطة ستتواجد في الجانب الفلسطيني من المعبر فقط، وأن المعبر سيكون جاهز للتشغيل بعد أن يتمركز ممثلو الإتحاد الأوروبي عليه، كما أنّ المعبر سيمرّ من خلاله فقط حملة الهوية الفلسطينية ومن توافق عليهم إسرائيل والسلطة، وبالنسبة للدبلوماسيين والمستثمرين والمنظمات العالمية فإنّه يجب إبلاغ إسرائيل قبل ذلك بـ ٤٨ ساعة، على أن تردّ إسرائيل على الموضوع خلال ٢٤ ساعة وإذا كان الجواب بالرفض فعليها توضيح سبب رفضها، كما أن الأوروبيين سيزودون كل من السلطة وإسرائيل بجميع المعلومات التي بحوزتهم من خلال عملهم على المعبر.

وآدعت القناة أن إسرائيل بذلك تضمن عدم دخول خبراء إيرانيين إلى غزة، كما وتضمن عدم خروج مقاتلي إلى لبنان وإيران لتلقّي تدريبات، فيما تُبدي حماس تخوّفها من هذه الشروط باعتبارها عودة للتنسيق الأمني في غزة.

وختم التقرير بأنّ حماس ستحاول عدم الموافقة على تطبيق هذه الشروط، ولكن في النهاية ستسجيب تحت وطأة الضغط الإنساني في غزة وكذلك الضغط المصري.

قال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: "تصريح د. الحمد الله رئيس الوزراء حول ضرورة توفير الأمن للمعابر كلام صحيح، لكن أهدافه مشبوهة وهذا يزيد من الشكوك في جدية الرئيس أبو مازن من إتمام المصالحة".

وكان رئيس حكومة الوفاق الوطني رامي الحمد الله قال: "الحكومة لا يمكنها الاستمرار في خططها والعمل على تسهيل حركة المواطنين بعد تسلمها المعابر. لا يمكن الاستمرار بذلك دون أن يكون هناك حلول فعلية لملف الأمن، فلا يمكن للمعابر أن تعمل دون أمن كما هو الحال لغاية اللحظة. لذا دعونا ندعو نحن وإياكم الفصائل التي ستجتمع في القاهرة في الحادي والعشرين من الشهر الجاري، للإسراع في حل الملف الأمني فلا يعقل أن نتسلّم المعابر دون أن يكون هناك سيطرة فعلية للأجهزة الأمنية لنباشر العمل الفعلي فيها ولن تتمكن حكومة من الاستمرار دون أن يكون هناك حلول واضحة للملف الأمني".

المصالحة

لازال الطرفان يؤكّدان على تمسّكهما بالمصالحة رغم تلكؤ السلطة في السير، والذي يمكن إرجاعه إلى ابتزاز من العدو ومحاولات تحقيق مكاسب ذات طابع أمني قبل السياسي.

وحول موضوع سلاح المقاومة وفي الوقت الذي يجري تناول الموضوع من أركان السلطة، من باب فرض معادلة الضفة الأمنية على قطاع غزة، أكّد مديرعام الشرطة الفلسطينية، أنه يتوجب على حركة حماس نزع سلاحها من أجل إنجاح اتفاق المصالحة، وقال: "نحن نتحدّث عن سلطة وقانون وسلاح واحد"، مكرراً تصريحات للرئيس عباس.

نجد موقف فتح يختلف في مقاربتة للموضوع، فقد أكّد ناصر القدوة، الناطق الرسمي باسم حركة "فتح"، في مؤتمر صحفي عقده في مقر مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية برام الله، على أنّ حركته ترفض رفضاً قاطعاً نزع سلاح الفصائل الفلسطينية بمفهومه الإسرائيلي، مشيراً إلى وجوب إخضاع السلاح للقيادة السياسية. ومشيراً إلى وجود مفاهيم مختلفة، بل ومتناقضة أحيانا لهذه القضية، كالمفهوم الإسرائيلي والمفهوم الفلسطيني. وفيما يتعلق بالمفهوم الإسرائيلي، أكّد أنه "غير مقبول وغير واقعي وغير قابل للتطبيق"، موضحاً أنّ نزع السلاح عموماً يكون إما بالحرب أو من خلال تسوية سياسية، وإسرائيل جرّبت الحرب ثلاث مرات ولم تتجح في نزع السلاح. وأما التسوية، فهي لا تلوح في الأفق القريب، وفي حال وجود بوادر تسوية فإننا سنتحدث في الموضوع في حينه".

وحول المفهوم الفلسطيني، قال أنّ السلاح يجب ضبطه وتحييده عن التأثير في الحياة الفلسطينية، وإخضاعه للقيادة السياسية، وضبط استخدامه بمعنى قرار الحرب والسلم، وبما يحقّق فكرة ضرورة وجود سلطة واحدة وسلاح واحد.

وفي سياق آخر مرتبط بالمصالحة أكّدت مصادر فلسطينية وأردنية رفيعة المستوى أنّه في اللقاء الذي عُقد في عمان بين الملك الأردني والرئيس عباس، أعرب فيه الملك عن تحفّظه من مسار المصالحة الفلسطينية.

وقال الملك عبد الله أنّ دمج حماس في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ستنجح المجال أمام خالد مشعل للتنافس على منصب رئاسة السلطة الفلسطينية وبالتالي سيطرة حماس على الضفة الغربية، وهو الأمر الذي يشكّل خطراً على أمن الأردن ومن شأنه أن يزعزع الاستقرار الأمني داخل المملكة.

وأطلع الملك عبد الله، الرئيس الفلسطيني على طلب خالد مشعل باسم حركة حماس لفتح ممثلية للحركة في العاصمة الأردنية والرفض الأردني لهذا الطلب. وأكد الملك على أنّ الأردنيين يخشون من أنّ تواجد حماس في الضفة الغربية وتجديد نشاطها في الأردن سيعزّز موقف الحركة الأم في الأردن وهي حركة الإخوان المسلمون.

وقالت المصادر الأردنية والفلسطينية أنّ القمة الفلسطينية الأردنية اتّسمت بالتوتر الشديد، وأكد الملك خلالها أنّ أجواءً من الغضب الشديد تسود الأردن وذلك لأنّ الفلسطينيين لم يطلعوا الأردنيين على فحوى المصالحة الداخلية الفلسطينية. ومن المعروف أنّ مسار المصالحة من صياغة المصريين قبل التوقيع عليه في القاهرة. وحسب تعبير الملك عبد الله الثاني فإنّ الاتفاق لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الأردن الأمنية بكل ما يتعلّق بنشاط حركة حماس في الضفة الغربية ودمج الحركة في حكومة الوحدة الفلسطينية إضافة إلى دمج الحركة في منظمة التحرير الفلسطينية.

من ناحيته قال الرئيس الفلسطيني أثناء القمة الثانية له مع الملك الأردني أنّ المملكة الهاشمية أهملت الموضوع الفلسطيني لصالح الخطة الإقليمية التي يعدها الرئيس الأمريكي ترامب، ويرى المراقبون السياسيون الإسرائيليون أنّ اتفاق المصالحة الفلسطينية جاء لتمهيد الطريق أمام الخطة الإقليمية الذي يعكف البيت الأبيض على إعدادها، وفي ذات الوقت يضمن اتفاق المصالحة أن تتعدّد حركة حماس عن تنظيم الإخوان المسلمين وتخفيف علاقاتها مع طهران.

من جهتها أكدت القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، على ضرورة أن يكون اجتماع القاهرة في الـ ٢١ من هذا الشهر، وطنياً شاملاً مسؤولاً مستنداً إلى اتفاقية الوفاق الوطني الموقعة في مايو ٢٠١١ في القاهرة لوضع الآليات اللازمة لذلك دون تعديل أو تغيير.

أما فيما يخصّ معبر رفح، فأكدت الفصائل، على أنّ المعبر فلسطيني مصري ممّا يستدعي البحث عن صيغة مصرية فلسطينية لا تعيدنا إلى اتفاقية ٢٠٠٥ التي انتهت صلاحياتها والتي نرى فيها انتهاكاً للسيادة الوطنية الفلسطينية وتعيدنا إلى دائرة الوصاية الأجنبية.

يُذكر، أنّ الفصائل الموقّعة على البيان، هي حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وحركة الجهاد الإسلامي، جبهة التحرير الفلسطينية، منظمة الصاعقة، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية "القيادة العامة"، حركة المبادرة الوطنية، حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطينية "فدا".

وحول مستقبل المصالحة يمكن القول أنّ رؤية الرئيس عباس واضحة في مآلاتها، ولكن التساؤل عن حركة حماس إلى أين ذاهبة، فالمصالحة الإدارية والوظيفية ليست نهاية المطاف بل هناك استحقاقات كما يراها عباس وأمريكا وإسرائيل من اعتراف بإسرائيل ونزع سلاح حماس والفصائل الأخرى، وهي محطة قادمة، وهل ستقبل دول الإقليم وأمريكا بالتحديد دخول حماس للنظام السياسي وهي لا تعترف بكل الاتفاقيات التي أبرمتها منظمة التحرير والسلطة، وماذا سيكون خيارها حينها وهل لديها خيارات أخرى تبعتها عن الاحتواء ... أم ستسقط كل الخيارات أمام جملة قالها السنوار تسقط كل الاعتبارات أمام طفل في غزة لا يجد دواء، فهناك خرائط سياسية ترسم وتوازنات، فهل حماس قادرة أمام كل الخيارات المطروحة أن تفرض خريطة سياسية من خلال صفقة القرن، أم يبقى الخيار الإقليمي هو سيد الموقف كحل إقليمي تشارك فيه دول الإقليم من خلال مفهوم جبهة محاربة الإرهاب أو حلف محاربة الإرهاب وإسرائيل أحد مكوناته، أما السلطة فخياراتها ضعيفة ولا تمتلك ورقة قوة إلاّ غزة التي تعمل بكل إجراءاتها لتطويعها لحل دولتين مع تبادل للأراضي ومنتدج يمتد لخمس سنوات.

مئوية وعد بلفور

نظم الفلسطينيون في كل العالم، فعاليات في الداخل والشتات وحيثما تواجدوا، تنديداً بوعد بلفور ومطالبة بريطانيا بالاعتذار عن هذا الوعد في ذكرى المئوية الأولى له، وهو الذي مكّن "إسرائيل" من أرض فلسطين، وكان بداية النكبة والاحتلال وتشريد الفلسطينيين عن أرضهم ووطنهم.

وأكدت الفعاليات على مواجهة نتائج هذا الوعد وإجبار بريطانيا على الاعتراف بمسؤوليتها الأخلاقية والسياسية عنه، في ظلّ إصرارها على الاحتفال بمئوية الوعد بتواجد رئيس وزراء العدو، وعدم الاعتذار للفلسطينيين.

وفي بيروت انعقد المؤتمر العالمي الثاني لاتحاد علماء المقاومة في بيروت، في ذكرى وعد بلفور تحت عنوان "فلسطين بين وعد بلفور والوعد الإلهي". وأكد المؤتمر على خيار الوحدة والمقاومة لتحرير فلسطين.

وفي دمشق عقد مؤتمر بعنوان "الواقع العربي بعد ١٠٠ عام على وعد بلفور" الذي تنظمه مؤسسة وثيقة وطن في دمشق، واستضاف المؤتمر باحثين ومفكرين، لمناقشة التحديات الراهنة والآليات والرؤى المستقبلية، للخروج بورقة عمل تتضمن استراتيجيات وآليات عمل لبناء مستقبل عربي أفضل.

وكانت رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" قد قالت أنّها ستحتفل بمرور مئة عام على وعد بلفور بافتخار، وأضافت أنها تتفخر بدور بريطانيا في إقامة "دولة إسرائيل"، مضيفة أن من المهم الآن العمل على التوصل لحلّ الدولتين لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

وكانت الحكومة البريطانية قد رفضت تقديم أي اعتذار يتعلّق بوعد بلفورالذي أسّس لقيام إسرائيل، وقالت الحكومة إن وعد بلفور موضوع تاريخي ولا نية لها بالاعتذار عنه، بل أعربت عن الفخر بدور بريطانيا في إيجاد "دولة إسرائيل".

يُذكر أن "وعد بلفور" هو الاسم الشائع الذي أُطلق على الرسالة التي أرسلها وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٧ إلى اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد، وقال فيها أنّ "الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وأنها ستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية". ويُعدّ وعد بلفور أول خطوة يتّخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين.

عقد برلمان العدو جلسة خاصة بمناسبة ١٠٠ عام على "وعد بلفور"، والذي اعتبره بنيامين نتنياهو "لحظة حاسمة في تاريخ اليهود، أسّس لبناء دولة". وقال أن "جذور الصراع مع الفلسطينيين هو رفض السلطة بالاعتراف بدولة إسرائيل بحدودها الحالية"، وأضاف أنّه "عندما تعتبر القيادة الفلسطينية تصريح بلفور جريمة، أو يطالبون بريطانيا بالاعتذار عنها، فإنهم بذلك لا يمضون إلى الأمام، هم يعودون ١٠٠ عام إلى الوراء، هذا هو جذر الصراع". وادّعى نتنياهو في خطابه أن "وعد بلفور كان لحظة تاريخية حاسمة، لأول مرة تعترف القوة العالمية بالصلة التاريخية لشعبنا بهذه الأرض، وعد بلفور كان اعترافاً علنياً غير مسبوق بمطالب الصهيونية الدولية السياسية".

وأضاف: "هيرتسل زرع البذور خلال عقدين من الزمن، وفي تلك اللحظة أنتجت البذور هذا الميثاق العظيم. دون التحضير الجيد لم تكن قادرين على رؤية استقلالنا، لكن إعلان بلفور أعدّ الأرض الدولية والدعم الأوروبي ومناطق أخرى من العالم".

التسوية

أفيد أنّ زيارة الرئيس عباس إلى السعودية ولقائه كلاً من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والعاقل الملك سلمان، جاءت بدعوة من الجانب السعودي، لإطلاعه على مستجدات اللقاء الذي جمع القيادة السعودية بالمبعوث الأمريكي الخاص لعملية السلام جيسون غرينبلات وصهر دونالد ترامب جاريد كوشنير، خلال زيارتهما إلى الرياض قبل ثلاثة أسابيع.

وكشف القناة الأولى في تلفزيون العدو، أنّ الرئيس ترامب يولي أهمية كبرى لعلاقة الإدارة الأمريكية بالرياض، أبو ظبي، والقاهرة، ويأمل من هذه العواصم والأنظمة العربية، أن تساهم بالضغط على الجانب الفلسطيني لقبول الصفقة التي سيعرضها ترامب، والتي يُتوقع أن تتحدّث بصريح العبارة عن "حل الدولتين" بخطوط عريضة. وإنّ محمد بن سلمان واثق بأن ترامب يستطيع إقناع بنيامين نتنياهو بتجميد توسيع الاستيطان "الإسرائيلي" وتقيده فقط "بالنمو الطبيعي" للمستوطنات. وبشأن الحدود النهائية لحل الدولتين فإن الولايات المتحدة تسعى لأن تضمن أمن "إسرائيل"، ولكن أيضاً حرية التنقل للفلسطينيين وحرية التصدير والاستيراد للفلسطينيين، ويتوقع أن تشمل الخطة مطلباً "إسرائيلياً" صريحاً وهو أن يبقى لجيش الإحتلال في الأراضي الفلسطينية والمناطق الحدودية في غور الأردن.

أما في قضية اللاجئين فيرى الجانب الأمريكي، أنّه يجب تسوية هذه المسألة عبر منح مواطنة وحقوق كاملة للفلسطينيين في الدول التي يعيشون فيها اليوم، بينما يساهم المجتمع الدولي بتمويل التعويضات للاجئين الفلسطينيين. وتشدّد الخطة على أنّ مصر هي الراعية لاتفاق المصالحة الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، وبأن القاهرة ستواصل الاهتمام بكبح حركة حماس.

في المقابل أبدت السعودية استعدادها لزيادة المساهمة المالية للسلطة الفلسطينية في حال أن حركة حماس، استغنت عن الدعم الذي تتلقاه من إيران وحزب الله وانضمت إلى حكومة وحدة وطنية، بينما تعهّد الأمير محمد بن سلمان بتمويل مشاريع عملاقة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية إذا مضى الرئيس عباس بهذه الخطة للسلام الإقليمي، وفق القناة "الإسرائيلية".

والرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي لطالما عارض أي حل سلمي لا يضمن حلاً مرضياً لمسألة اللاجئين ولا يعترف بالقدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، ويطالب بوقف الاستيطان وتجميده كلياً كشرط لإطلاق أي عملية تفاوضية جديدة.

ولكن المصدر المقرب من مُتّخذي القرار الفلسطينيين، أشار إلى أن الرئيس عباس عبّر عن امتعاضه من الخطة، ولم يقدّم ردّه بعد للسعوديين، ولكن وبسبب موقفه الصعب والضعيف، فلا حلّ أمامه إلاّ المُضيّ قدماً بهذه الخطة أو الاستقالة.

حركة المقاطعة

وصلت في الأسابيع الأخيرة إلى صناديق بريد ١٣٠ شركة إسرائيلية و ٦٠ شركة دولية تعمل في إسرائيل رسائل تحذير غير عادية، موقّعة من قبل مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، زيد بن رعد الحسين، الذي حذّر من إمكانية ضمّ هذه الشركات إلى "القائمة السوداء" التي يعمل على وضعها، والتي تضمّ الشركات التي تنشط في المستوطنات المُقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، لكونها تعمل بشكلٍ مخالفٍ للقانون الدولي، وخلافاً لقرارات الأمم المتحدة.

وبحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت" فقد حصلت على جزء من القائمة السوداء، يضم ٢٥ شركة إسرائيلية معروفة، بعضها يعمل في مجال الأغذية، وأخرى في تقديم خدمات، وإنتاج أدوية، وحتى الهايتك، والمشارك بين هذه الشركات هي أنها تنشط في المستوطنات وفي القدس المحتلة وفي الأغوار.

وبين هذه الشركات: "أهافاه" و"دور ألون" و"أميسراغاز" و"مأفيوت أنجيل" و"أريسون هشكعوت" و"إشدار" و"كلال تعسيوت" و"كافيه كافيه" و"سلكوم" و"دانيا سيبوس" و"إلكترا" و"أتش بي" و"هوت" و"تعسياه أفيريت" و"ماتريكس معرخوت" و"موتورولا" و"نيسر" و"بارتنر" و"باز" و"رامي ليفي" و"ريميكس" و"شيكون بينوي" و"شوبرسال" و"سونول" و"تريما".

وتُضاف هذه الشركات إلى قائمة تتألف من ١٢ شركة، نشرتها في السابق القناة الإسرائيلية الثانية، والتي ضمّت "بنك هبوعليم" و"بنك ليئومي" و"بيزك" و"بيريك بينليئومي" و"كوكاكولا" و"أفريكا إسرائيل" و"تيفاع" و"آي دي بي" و"إيجد" و"مكوروبت" و"نطفيم" و"إلبيت معرخوت".

وتدرس هذه الشركات كيفية الرد على رسائل التحذير، كما أنّ بعضها يهدّد بشنّ هجومٍ معاكس، بذريعة أنّ شملها في القائمة قد يضرّ بها اقتصادياً، ويمسّ بسمعتها. كما تدرس بعض الشركات تقديم دعاوى قضائية ضدّ المفوض والمجلس لحقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة، وتزعم الشركات أنّ الدوافع لإعداد هذه القائمة السوداء سياسية، وذلك بادّعاء أنّ المفوض لم يضع قائمة سوداء مماثلة في مناطق صراع أخرى، مثل جزيرة القرم.

وعملت إسرائيل والولايات المتحدة من وراء الكواليس، في الأسابيع الأخيرة، بهدف منع نشر القائمة السوداء، إلا أنّ التقديرات تشير إلى أنّ القائمة باتت أمراً واقعاً.

ورغم أنه لا يوجد أبعاد فاعلة أو قضائية للقائمة السوداء، إلا أنّها تخلق الخارجية الإسرائيلية، وذلك لأنّها تشكّل دعماً لجهود حركة المقاطعة (BDS)، وتردع المستثمرين الأجانب، وتدفع شركات أجنبية إلى تقليص أعمالها في المنطقة.

وحذّر مسؤول إسرائيلي من أن القائمة السوداء قد تدفع شركات استثمار أو صناديق تقاعد لديها أسهم في شركات مختلفة إلى رفض الاستثمار مع تلك الشركات الواردة في القائمة، بما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى أضرار اقتصادية لإسرائيل.

فيما يدفع أعضاء في الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بمشروع قانون للكونغرس الأميركي ضد مقاطعة المستوطنات، يقضي بمنع شركات أميركية من تزويد الأمم المتحدة بمعلومات حول نشاطها بالمستوطنات، لكن هذا لن يمنع الأمم المتحدة من شملها في القائمة السوداء للشركات بالمستوطنات.

وتدّعي وزارة الخارجية أنّ مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حصل على غالبية هذه المعلومات بشأن الشركات الإسرائيلية من جمعيات إسرائيلية تعمل في المستوطنات وتحقق في الأعمال الجارية خلف الخط الأخضر.

يشار إلى أن منظمة "إيباك" الداعمة لإسرائيل في الولايات المتحدة تعمل في الأسابيع الأخيرة على الدفع باقتراح قانون سريع في الكونغرس يحدّد أن كل شركة تُدلي بمعلومات عن أعمالها مع إسرائيل تكون كمن خضعت للمقاطعة العربية، وبذلك ترتكب مخالفة جنائية بحسب القانون الأميركي.

أفادت صحيفة "هآرتس"، أنّ حكومة العدو تقوم منذ عامين، بتفعيل ذراع قانوني في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول أخرى، لمحاربة حركة المقاطعة BDS، التي تشجع المقاطعة وتحويل الاستثمارات وفرض عقوبات على إسرائيل، وأنها استأجرت لهذا الغرض شركة المحاماة الدولية "سيدلي أوستن" لتنفيذ إجراءات قانونية نيابة عن إسرائيل ضد نشاط المقاطعة، وترفض وزارة القضاء ووزارة الشؤون الاستراتيجية في إسرائيل الكشف عن طبيعة الإجراءات القانونية وتعريفها بأنها "حساسة للغاية من ناحية سياسية". وكان المجلس الوزاري السياسي - الأمني قد قرّر قبل عامين، تحديث دور وزارة الشؤون الاستراتيجية كمسؤولة عن تنسيق مكافحة نزع الشرعية عن إسرائيل وحركة المقاطعة، وقام بتحديد الأهداف وتخصيص موارد كبيرة. وتقوم الوزارة بتحويل الأموال للنشاطات التي تقوم بها وزارة الخارجية في جميع أنحاء العالم وإلى المنظمات اليهودية في الخارج التي تنظم أنشطة إعلامية في الجامعات. إضافة إلى ذلك تدير منظومة تتفقد عمليات سرية لم تكشف عن طبيعتها، وقالت المدير العام للوزارة، سيما فاكنين غيل، في وقت سابق، أنّ المنظومة تقوم "بجمع الاستخبارات والهجوم". وتبيّن الوثائق أن قسم المهام الخاصة في مكتب المدعي العام للدولة، المسؤول عن التعامل مع الشؤون الدبلوماسية والأمنية، نفذ بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاستراتيجية، في بداية عام ٢٠١٦ صفقة مالية مع شركات المحاماة الدولية "لإعداد وثائق ووجهات نظر قانونية، ومعالجة إجراءات قضائية (دعوى أو تمثيل) في حال الضرورة ... مكافحة ظاهرة BDS خاصة، في كل ما يتعلّق بالدعوات والمبادرات لفرض المقاطعة والعقوبات على الشركات والمصالح الإسرائيلية، وكذلك على الشركات الأجنبية التي تقوم بأنشطة تجارية في إسرائيل". وتمّ فرض الرقابة في الوثيقة على التفاصيل الدقيقة المتعلقة بنوعية الخدمة. وقالت وزارة القضاء أنّه تمّ شطب التفاصيل بسبب التخوّف من أن يؤدي نشر المعلومات "إلى الإضرار بالعلاقات الخارجية للدولة وبقدرة هذه الأطراف على تقديم الخدمة المطلوبة".

الانتحاري جيش الاحتلال

كشفت هيئة البث والإذاعة "الإسرائيلية" في تقرير مسرّب لها من جهات عسكرية، عن أنّ ١٥ مجنّدا في صفوف جيش الاحتلال انتحروا هذا العام لتكون النسبة الأكبر في تاريخ "إسرائيل" منذ إنشاء الجيش عام

وأنّ معظم من يقومون بعمليات الانتحار ينتمون إلى الخدمة الإلزامية، أي من يبلغون السن القانونية للتجنيد الإجباري، وأنه خلال الأربع السنوات الماضية انتحر ١٦ مجنداً و١٢ خلال عامين أو ثلاث.

يأتي ذلك في الوقت الذي ضمّ فيه جيش الاحتلال خلال الآونة الأخيرة مجموعة كبيرة من المرشدين النفسيين والاجتماعيين في الوحدات والقيادات العسكرية الخاصة بإعداد وتأهيل الجنود والضباط، وذلك لمتابعة الجنود والضباط الذين يلحظ أنهم يمرون بحالات نفسية صعبة، ومحاولة حلّها قبل أن يقدموا على الانتحار.

ومن جانبها قالت ألونا فينوجراد، المسؤولة عن حرية تداول المعلومات في تل أبيب، أن العدد الحقيقي للمنتحرين في صفوف الجيش خلال السنوات الأخيرة بلغ ٥١ جندياً وهو ما ترفض القيادات العسكرية الاعتراف به خوفاً على المعنويات للجنود، حيث تؤكد على أن هذا العدد فقط من الوحدات غير القتالية، فيما انتحر ٣٧ جندياً من وحدات قتالية، بينما انتحر ٢٢ جندياً في وحدات تساند الوحدات القتالية.

وأشارت إلى أن المعلومات المتوفرة لديها تؤكد أنه منذ ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١١ غالبية الجنود المنتحرين من لواء الوسط في جيش الاحتلال المكلف بالسيطرة على الضفة الغربية، إذ بلغ عددهم ١٤ منتحراً فيما انتحر ١١ جندياً من لواء جولاني في شمال إسرائيل، بينما انتحر ٧ من لواء "جفعاتي" في جنوب الكيان وانتحر ٣ جنود من الجبهة الداخلية، ومن سلاح المشاة ٨ جنود و٧ جنود من سلاح الطيران و٤ جنود من سلاح البحرية و٥ جنود من السلاح التكنولوجي، و٤ جنود من الاستخبارات و٣ من إدارة الموارد البشرية و٢ من شعبة التنصت.

عداء كبير بين فلسطينيي الداخل واليهود

أظهرت دراسة إسرائيلية جديدة، حول العلاقة بين فلسطينيي الداخل واليهود في إسرائيل، أن هناك تمييزاً كبيراً بينهما وعداءً متبادلاً بشكل كبير. وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن الدراسة التي أجراها معهد الديمقراطية الإسرائيلية أجريت على عينة تمثيلية تضم ٥٠٠ فلسطيني من الداخل، و٥٠٠ يهودي.

ووفقاً للدراسة، فإن ٥٤% من العرب يرون أنفسهم كجزء من المجتمع الإسرائيلي، مقارنةً مع ٨٢% من اليهود، في حين أن ٣٨% من اليهود يعرفون أنفسهم بأنهم إسرائيليون، و ٢٩% يعرفون أنفسهم بأنهم يهود، بينما ٣٩% من العرب يعرفون عن أنفسهم بأنهم "عرب"، و ٣٤% يعرفون أنفسهم وفقاً لديانتهم سواء مسلم أو مسيحي أو درزي، و ١٤% يعرفون أنفسهم كفلسطينيين، و ١٠% كإسرائيليين.

واعتبرت الدراسة أنّ هذا يشكل انخفاضاً كبيراً في الشعور بالانتماء عن العام الماضي بنسبة ٢٥% من العرب الذين عرفوا أنفسهم على أنهم إسرائيليون.

ويرى ٥٨% من اليهود أن حق التصويت في الانتخابات يجب أن لا يلغى لمن لا يعترف بإسرائيل على أنها دولة قومية للشعب اليهودي، بينما يرى ٦٨% من اليهود أنه من المستحيل أن يشعر الفلسطينيون في إسرائيل بأنهم جزء من الشعب الإسرائيلي، وأن يكونوا مخلصين لإسرائيل.

وأعرب ٨١% من العرب عن رغبتهم في أن تضم الحكومة الإسرائيلية وزراء عرب، بينما يعارض ٦٦% من اليهود أن تشارك الأحزاب العربية في الحكومة.

وفي قضيةٍ أخرى، يرى ٤٠% من اليهود أنه يجب أن يكون لهم امتيازات، ويعتقد ٢٥% منهم أنه يجب منع العرب شراء أراضٍ في إسرائيل، فيما يرى ٤١% أنه من الممكن السماح للعرب بشراء الأراضي في المناطق العربية. ويرى ٥١% من اليهود أنه يفضل أن يعيش اليهود والعرب بشكلٍ منفصل من أجل الحفاظ على وصف بـ "الهوية اليهودية" في إسرائيل، ويؤيد ذلك ٢٢% فقط من العرب. ويرى ٥١% من اليهود أن العرب عنيفون، في حين أن ٥٠% من العرب يعتقدون ذات الشيء عن اليهود.

ممارسات الاحتلال

قال بنيامين نتنياهو أنه يعترم تنفيذ مشاريع شق طرق التوافقية لربط المستوطنات الصهيونية غير المعترف بها دولياً في الضفة الغربية المحتلة، وكان نتنياهو أعلن في اجتماع لكتلة حزب "الليكود"، تخصيص قرابة ٥٧ مليون دولار أمريكي لشق شوارع التوافقية جديدة في الضفة الغربية، وتهدف الطرق الالتفافية التي يتم شقها على أراضي فلسطينية، تتم مصادرتها، لربط المستوطنات الصهيونية بعضها ببعض بما يكون من شأنه زيادة

أعداد المستوطنين فيها والتضييق على الفلسطينيين، ويقيم نحو نصف مليون مستوطن صهيوني في مستوطنات مقامة على أراضي الضفة الغربية بشكل مخالف للقانون الدولي.

وصادق مجلس التنظيم الأعلى التابع لما يسمّى بـ "الإدارة المدنية الإسرائيلية" على بناء ١٢٨١ وحدة استيطانية في القدس، منها ٥٨١ وحدة في "معاليه أدوميم" و ٥٠٠ وحدة في مستوطنة "رمات شلومو"، بالإضافة إلى ٢٠٠ وحدة في مستوطنة "راموت".

كما صادقت بلدية الاحتلال في القدس على منح تراخيص لبناء ١٧٦ وحدة استيطانية في حي جبل المكبر، لتتحول إلى البؤرة الاستيطانية الأكبر في قلب الأحياء الفلسطينية بالمدينة.

وأعلنت بلدية الاحتلال في القدس إصدار تصاريح لبناء ٢٤٠ وحدة استيطانية، وأن "البلدية وافقت على بناء ١٥٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة "رامات شلومو" التي تسكنها غالبية من اليهود المتطرفين و ٩٠ وحدة أخرى في مستوطنة "جيلو".

إضافةً إلى مخطط استيطاني قرب قلقيلية يمتد على مساحة أكثر من ٧٠ دونماً، وبناء أكثر من ١٢٠٠ وحدة استيطانية جديدة في المرحلة الأولى، حيث بدأت سلطات الاحتلال بإزالة الألغام الموجودة فيها، وتحويل المساحة المذكورة من (أغراض عسكرية) إلى أغراض استيطانية توسعية.

فيما هدمت سلطات الاحتلال خلال الشهر الماضي ١٥ منزلاً ومنشأة سكنية وتجارية في القدس المحتلة، وأخطرت ١٦٣ منزلاً آخر بالهدم.

في حين قامت شرطة الاحتلال بتركيب كاميرات مراقبة جديدة على مداخل المسجد الأقصى المبارك، وحسب القناة العاشرة، فقد "تم نصب كاميرات المراقبة في الأقصى بناءً على توصيات من وزير الأمن الداخلي، باستخدام وسائل تكنولوجية دقيقة، وأنها (الكاميرات) أكثر تطوراً من تلك التي أجبر الاحتلال على إزالتها في الصيف الماضي، بعد الضغوطات التي مارسها المقدسيون، خلال أحداث الأقصى الأخيرة، رفضاً لسيطرة الاحتلال على المقدسات الفلسطينية".

ونصبت شرطة الاحتلال الكاميرات عند جميع مداخل الأقصى "المخصصة للمصلين المسلمين"، باستثناء باب الأسباط، الذي شهد اعتصامات ووقفات المقدسيين في أحداث الأقصى في تموز الماضي.

ونقلت القناة عن مسؤول كبير في الأوقاف الإسلامية أنّ "أحدا لم يبلغنا بأنه تم نصب الكاميرات، تم تركيبها في صمت تام".

وشرعت سلطات الاحتلال في الخليل بإغلاق المنطقة التي تعترض بناء غرف حجرية فيها، بسياج من الصفيح بعد تفكيك الحواجز الالكترونية التي كانت على مدخل الحرم، تمهيداً لبناء غرف محصنة تحتوي على أجهزة تفتيش الكترونية، وكاميرات مراقبة.

ومن جهةٍ أخرى أكد مركز أسرى فلسطين للدراسات بأن سلطات الاحتلال صعّدت بشكلٍ واضح خلال الشهر الجاري من عمليات الاعتقال حيث رصد (١٠٠) حالة اعتقال في الأسبوع الأول من الشهر الحالي الشهر، إضافةً إلى ترك بلاغات للمقابلة لعدد اخر من المواطنين.

فيما أصدرت محاكم الاحتلال السورية ٢٥ قرار إداري خلال الشهر الحالي، منهم (١٦) قرار جديد تصدر لأول مرة بينما (٩) أسرى آخرين جدد لهم الإداري لفترات مختلفة تتراوح بين ثلاثة وستة شهور.

اعتقلت قوات الاحتلال خلال شهر تشرين الأول ٢٠١٧م (٤٨٣) مواطناً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، من بينهم (١٢٥) طفلاً، و(٨) سيدات وأربعة صحفيين.

وأصدرت سلطات الاحتلال (٨٦) أمراً إدارياً، من بينها (٣٥) أمراً جديداً، وبذلك بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال نحو (٦٣٠٠)، منهم (٥٩) سيدة، بينهن (١١) فتاة قاصر، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال نحو (٢٥٠) طفلاً، ووصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو (٤٥٠).

الأونروا ومناهج التعليم

دخلت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في خلاف جديد مع الفصائل الفلسطينية والأهالي، الذين رفضوا نيتها بإدخال ما وصفتها بمواد إثرائية، في المدارس التابعة لإدارتها، قالوا إنها "تمسّ القيم الوطنية"، وذلك بتدريس فصول دراسية إلى جانب المنهج المقرر، يستثني مصطلحات فلسطينية كثيرة، من أهمها خريطة فلسطين التاريخية، وتعريف القدس كعاصمة للدولة.

ولم تفلح تبريرات "الأونروا" لإدخال هذه المواد الإثرائية، على المنهاج الفلسطيني المقرر تدريسه في الضفة الغربية وغزة، في إقناع لجان أولياء الأمور والفصائل، وكذلك النقابات بعدم توجيه انتقادات حادة لهذه المنظمة الدولية، التي أنشئت من أجل تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

والمنهج الإثرائي، يستثني مصطلحات فلسطينية كثيرة وردت في المنهاج الذي وضعت وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية، ومن أبرزها ما يشير إلى الأسرى في سجون الاحتلال، وإلى "خريطة فلسطين" الرئيسية والتاريخية، إضافة إلى عدم استخدام تعريف مدينة القدس، كعاصمة للدولة الفلسطينية، وهو مخطئ سبق أن نفاه مسؤولون في "الأونروا" قبل أشهر، من أجل تهدئة موجة غضب شعبية فلسطينية، صاحبها قرار صدر من المستوى الرسمي، أعلن رفضه لهذه الخطط.

وكان المخطط السابق الذي كشف عنه في آذار الماضي، شمل قيام "الأونروا" ضمن تجهيزاتها لإدخال هذه "المواد الإثرائية" باستبدال العديد من الصور التي تشير إلى وجود الاحتلال والمستوطنات والحواجز. واتهم تجمع النقابات المهنية الفلسطينية في قطاع غزة "الأونروا" بالانحراف عن دورها، وقال في بيان أصدره أن "التقليصات الممنهجة" في الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في مختلف القطاعات هي أكثر ما يدل على ذلك، متهمه المنظمة الدولية كذلك بممارسة "الإرهاب الوظيفي" مع العاملين فيها، وفرض حصار جديد من نوع جديد تمثل بمتابعة وملاحقة الموظفين والتعرف على ميولهم السياسية وآرائهم في القضايا الوطنية، ومتابعة مواقع التواصل الاجتماعي. وأشار إلى رفض "الأونروا" الاحتفال بـ "المناسبات الوطنية" أو بإصدار البيانات في النكبات التي حلت بالشعب الفلسطيني، إضافة إلى محاولتها "التلاعب والتحريف في المناهج الفلسطينية وشطب وتغيير تاريخ فلسطين وجغرافيتها من الذاكرة بحجة عدم موافقة الاحتلال على ذلك".

وقالت الأونروا إنه لا صحة للأنباء التي تحدثت عن تغيير المناهج، المقررة من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في مدارس الأونروا، وأن الوكالة الدولية لا تملك الولاية لتغيير المناهج، وأنها ملتزمة بمناهج الدول المضيفة، لكنه أشار إلى أن "الأونروا" تضيف "مواد إثرائية" للمنهاج بحيث "لا تتعارض مع الهوية الفلسطينية أو قوانين وقيم الأمم المتحدة"، لافتاً إلى أنه جرى شرح هذه المواد لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية واتحادات الموظفين.

مجلس أولياء أمور الطلبة الدارسين في مدارس "الأونروا" أكد أن هذه المنظمة الدولية بصدد إضافة مواد "إثرائية" على المنهاج الفلسطيني من الرابع إلى التاسع الأساسي، تتضمن مواد تخالف القيم الوطنية والدينية،

مشدداً في الوقت ذاته على تدميرها الممنهج لوعي الطلبة. وقال إن هذه المواد مثلاً تهدف إلى تشوية مفهوم "جدار الفصل العنصري" في الضفة الغربية بالقول إنه ليس جدار فصل عنصري وإنما "جدار يفصل بين شعب يفهم وآخر لا يفهم"، إضافة للتلاعب بحروف كلمة فلسطين. كما طالب مجلس أولياء الأمور، الأهالي بـ "إحراق هذه المواد الإثرائية"، في حاويات القمامة، ودعا المجلس وزير التربية والتعليم صبري صيدم إلى منع هذه المواد، كونها "تغسل دماغ وعقول" الطلاب بمعلومات يسعى الاحتلال لزرعها. وقال المجلس محذراً "كل شخص فكّر وخطط ونفذ هذه المواد الإثرائية، التي تستهدف وطننا فلسطين وقدسنا وأسرانا هو إنسان مشبوه وخائن ويجب محاسبته".

أعرب تجمع النقابات الفلسطينية عن رفضها للسياسات الجديدة التي تنتهجها وكالة الغوث الدولية في مناطق عملياتها الخمس وسط الظروف الصعبة التي يحيها أبناء شعبنا الفلسطيني.

واستنكر تجمع النقابات في بيان صحفي التقليلات الممنهجة في الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في مختلف القطاعات سواء التعليمية أو الصحية أو الخدماتية، وزيادة أعداد الطلاب هذا العام داخل الفصول الدراسية والذي حرم مئات الخريجين من الالتحاق بسوق العمل في مؤسسات الأونروا، وما يزيد الأمور تعقيداً أن هذه الزيادات داخل الفصول ستكون لها انعكاسات سلبية على نوعية التعليم.

كما رفض تجمع النقابات الفلسطينية التعامل بالإرهاب الوظيفي مع العاملين في وكالة الغوث وفرض حصار جديد من نوع جديد تمثل بمتابعة وملاحقة الموظفين والتعريف على ميولهم السياسية وآرائهم في القضايا الوطنية ومتابعة مواقع التواصل الاجتماعي وعمليات التفتيش والمتابعة لمؤسسات الوكالة حتى وصل الأمر بإيقاف العديد من الموظفين أو فرض غرامات مالية عليهم بحجة الحيادية.

كما استنكر تجمع النقابات رفض إدارة الوكالة الاحتفال بالمناسبات الوطنية أو بإصدار البيانات في النكبات التي حلت بالشعب الفلسطيني، وكأن العامل في وكالة الغوث مفروض عليه أن يتخلى عن انتمائه لقضيته ووطنه وإلا لا مكان له في هذه المؤسسة.

وحذر تجمع النقابات من محاولة إدارة الوكالة التلاعب والتحريف في المناهج الفلسطينية وشطب وتغيير تاريخ فلسطين وجغرافيتها من الذاكرة بحجة عدم موافقة الاحتلال على ذلك، حيث تقوم الوكالة تقوم بإعداد مادة إثرائية بديلة تؤكد على تغيير الكثير من المصطلحات والمفاهيم الوطنية الفلسطينية.

وقال تجمع النقابات: "هذه السياسة التي تنتهجها إدارة الوكالة مرفوضة لدينا جملةً وتفصيلاً ونحن سنعمل بكل ما أوتينا على رفضها ومعارضتها ونحذر في الوقت ذاته البعض من ضعاف النفوس من الذين يتكلمون لغتنا العربية ويدعون أنهم فلسطينيون من تسويق هذه السياسة وترويجها بحق شعبنا الفلسطيني".

أملاك الكنيسة الأرثوذكسية

يقوم البطريرك اليوناني ثيوفيلوس بجولة إعلامية في العالم يشرح فيها ما يتصل بإدارة ممتلكات الكنيسة، حيث التقى مع البابا فرنسيس، كما اجتمع مع الملك الأردني، ورئيس الحكومة الفلسطينية، رامي الحمد الله. ويعمل في جولته على ثلاث جبهات: ضد السياسيين الإسرائيليين الذين يهددون بمصادرة أراضي الكنيسة، وضد جمعية "عطيريت كوهانيم" التي تحاول تأمين ملكيتها للممتلكات التي بيعت لها من قبل البطريرك السابق في القدس، وضد الطائفة الأرثوذكسية في البلاد التي تعارض سياسة ثيوفيلوس وتعارض تسريب أوقاف الكنيسة الأرثوذكسية.

فيما تمّ الكشف عن ثلاث صفقات لبيع أملاك الكنيسة الأرثوذكسية جرت في القدس، وبأسعار متدنية ومثيرة للتساؤل، وبحسب اتفاقيات البيع التي وصلت إلى صحيفة "هآرتس"، يتّضح أن شركة مجهولة اشترت مبنى مكاتب يتألف من ثلاثة طوابق في شارع "الملك داوود" في القدس مقابل ٨٥٠ ألف دولار.

كما تمّ بيع مبنى آخر في شارع "هس" القريب، وهو يتألف من ستة طوابق، ويضم حوانيت وشققا سكنية فخمة، مقابل ٢,٥ مليون دولار.

وشملت الصفقة أيضا بيع قطعة أرض تصل مساحتها إلى ٢,٣ دونم (٢٣٠٠ متر مربع) في حي البقعة في القدس، مقابل ٣٥٠ ألف دولار.

وقبل أسبوعين، كشف عن بيع ٤٣٠ دونما في قيسارية مقابل مليون دولار، وبيع ٦ دونمات في منطقة تجارية في يافا، مقابل مبلغ ١,٥ مليون دولار، وبيع حي كامل في القدس يضم ٢٤٠ شقة سكنية بمبلغ ٣,٣ مليون دولار.

فيما منعت شرطة الاحتلال في القدس، عقد مؤتمر لبحث أوضاع الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس والدعوة إلى عدم بيع عقارات في القدس المحتلة إلى المستوطنين وجهات إسرائيلية.

وقالت مصادر في الشرطة أنه وصلت معلومات تفيد بأن انعقاد المؤتمر يأتي في أعقاب بيع عقارات في القدس المحتلة لجهات يهودية استيطانية مؤخرًا، وأنه كان من المقرر أن يشارك فيه موظفون سابقون في "بيت الشرق" الذي أغلقه الاحتلال قبل سنوات عديدة.

إسرائيل تساند السعودية

رحّب ما يسمّى بـ "وزير البناء والاسكان" بحكومة الاحتلال وقائد المنطقة الجنوبية الأسبق، يؤف غلنت بموقف السعودية ضد إيران وحزب الله، وقال: "إنّ إيران هي مصدر الشر في الشرق الأوسط، وإن السعوديين أدركوا ذلك، فالتوتر الحالي حقيقي ونأمل في إسرائيل أن يكون الموقف السعودي بمثابة مؤشر لنقطة تحول".

وذكرت القناة العاشرة أنّه "على ضوء استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري" ستبدأ "إسرائيل" بحملة دبلوماسية دولية ضدّ التدخل الإيراني في الساحة السياسية اللبنانية.

وكشفت القناة عن أنّ وزارة خارجية العدو أرسلت توجيهات لجميع سفارات "إسرائيل" في العالم للعمل بهذا الصدد، وقد تمّ مطالبة السفراء بتوضيح دعم "إسرائيل" للسعودية على ضوء تورط إيران في الحرب في اليمن، كما طلب من السفراء نقل رسالة لدول العالم بمعارضة دمج حزب الله في الحكومة اللبنانية المستقبلية.

وحسب القناة العاشرة فقد طُلب من جميع السفراء أن يؤكّدوا في الدول المتواجدين فيها الأسباب التي دفعت بالحريري إلى الاستقالة مع التأكيد على الدور التدميري لإيران وحزب الله وخطرها على الاستقرار داخل لبنان ودول المنطقة وعدالة الرؤيا والمطالب السعودية التي تكافح الإرهاب في المنطقة.

أفادت مصادر إسرائيلية أنّ نتنياهو يستغل العلاقات مع الرياض، لإقناع "الإسرائيليين" بأنّ إصرار حكومته على مواصلة الاحتلال وتطوير الاستيطان لا يهدّد مصالح إسرائيل الحيوية، معتبراً أن الإشارة إلى العلاقة مع الرياض عنصر مهم في تكتيك نتنياهو الهادف إلى "تضخيم إنجازات حكومته". وأن نتنياهو يريد أن يقول للإسرائيليين أن حرص الدول العربية، لا سيما السعودية، على التواصل مع إسرائيل رغم مواقف

حكومتها من الصراع مع الفلسطينيين يدلّ على أن عدم حل هذا الصراع لا يشكّل تهديداً للمصالح الإسرائيلية. وهو من خلال الإشارات المبطنة للعلاقة مع السعودية يحاول إقناع الجمهور الإسرائيلي بأنه بالإمكان "الحفاظ على الوضع القائم في الضفة الغربية للأبد، وبالإمكان تعديله بين الحين والآخر، من خلال ضمّ المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة لإسرائيل".

من جهته أكد الرئيس المصري، أن أي تهديد لدول الخليج هو تهديد لأمن مصر القومي، مشدداً على أن أمن الخليج من أمن مصر؛ وقال: "إن مصر مع أمن الأشقاء في دول الخليج خاصة السعودية والإمارات والبحرين والكويت .. ويجب على الجميع أن يتعامل معنا في هذا الإطار ولا نقبل أن يتدخل حد في شؤوننا الداخلية". وقال: "منطقتنا تمر منذ سبع سنوات السنوات في مشكلات وتحديات، ولا بد أن نتعامل بحذر شديد حتي لا تضاف تحديات أخرى بالمنطقة سواء فيما يتعلق بإيران أو حزب الله، وإن التوازن الاستراتيجي بالمنطقة حدث به خلل، والصفقات العسكرية التي تقوم مصر بشرائها من أجل الحفاظ على أمن مصر واستقرارها بالتعاون مع كافة الأشقاء في الخليج. ولا بد أن يكون هناك توازن استراتيجي ولا بد من وجود قدرات عسكرية تعادل الخلل الذي حدث في المنطقة ومواجهة الإرهاب".